

Distr.: General
13 November 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الخامسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد روزيتشكا (سلوفاكيا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد رويز ماسيو

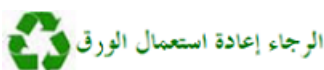
المحتويات

البند ١٣٠: من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس
مراجعي الحسابات

البند ١٣٢ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (تابع)

التشيد وإدارة الممتلكات

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد
المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).
وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥

البند ١٣٠ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (A/69/378 و A/69/378/Add.1)

١ - السيد مورس (رئيس مجلس مراجعي الحسابات): قال إن جميع تقارير مجلس مراجعي الحسابات تعكس آراء أعضائه بالإجماع. وأضاف أن كيانات الأمم المتحدة التي أُبلغ عنها قد كانت عموماً في وضع مالي مستقر نسبياً، ولكن التحول في تسيير الأعمال وتحسينها يعدان أمراً حيويًا لأن الموارد محدودة والولايات متزايدة. وعليه، فإن تحقيق المزيد من الكفاءة والفعالية من حيث التكلفة لم يعد أمراً اختياريًا. واستدرك قائلاً إن المستوى المدهش للجهود التي تبذلها الإدارة والتزامها القوي بالمضي قدماً في عملية التغيير قد أفضيا إلى تطورات مشجعة، بما في ذلك إدخال تحسينات على الإدارة المالية بعد النجاح في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٢ - وفيما يتعلق بإدارة المخاطر المؤسسية، أعرب عن ترحيب المجلس بالخطوات التي اتخذتها لجنة الإدارة لتحديد المخاطر الاستراتيجية ووضع هيكل للحوكمة يرمي إلى التصدي لتلك المخاطر ووضع ضوابط داخلية مناسبة. ولاحظ أن نظام التخطيط المركزي للموارد الجديد، أو موجاً، يعد عملاً طموحاً هاماً وضرورياً لتحديث العمليات والاستعاضة عن نظم عتيقة، فضلاً عن خفض التكاليف وزيادة الكفاءة. وكان تنفيذ مرحلة الأساس في عمليات حفظ السلام شاقاً، إذ إن طرائق العمل المستخدمة في عمليات حفظ السلام قد ثبت أنها أكثر تنوعاً مما كانت تتوقعه الإدارة، ولم يُمكن التدريب المقدم للموظفين المحليين من تشغيل العمليات الكاملة الجديدة من البداية إلى النهاية.

وقد تتطلب تصحيح ذلك قدراً كبيراً من الجهود والموارد. غير أنه من النادر أن تعمل المشاريع الكبرى لتحويل الأعمال القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات منذ البداية، والمشاكل التي نشأت في عمليات حفظ السلام هي نفسها أدلة على ضرورة المضي قدماً في تنفيذ مشروع أو موجاً. ومع ذلك، فإن تنفيذ نظام أو موجاً يكلف أموالاً ويستغرق وقتاً يتجاوز ما كان متوقعاً، ومن المرجح أن يستمر هذا الاتجاه. وذكر أن المجلس يرى ضرورة الاستمرار في المشروع، ولكن باتخاذ نهج جديد في التخطيط ووضع ميزانيات وجدول زمنية جديدة بدلاً من التغييرات التدريجية من سنة إلى أخرى. كما ينبغي للمنظمة أن توضح مسألة كل وكيل للأمين العام وكل رئيس وحدة عمل عن التغييرات التي يجب أن تحدث في جانب المنظمة التابع لكل منهم. ويتوقف النجاح على قيام وحدات العمل والقائمين على العمليات وفريق المشروع بالعمل معاً على أساس أدوار ومسؤوليات واضحة التحديد.

٣ - وفيما يتعلق بعملية الميزانية العادية، قال إن للميزانية مهام مختلفة، فعلى أحد المستويات تعد عملية الميزنة وسيلة تستعين بها الدول الأعضاء للتأكد من أن الأموال تنفق على النحو المناسب، والموافقة عليها تتيح لها فرصة لممارسة الرقابة في هذا الصدد. ولكن الميزانية تعد أيضاً أداة رئيسية للإدارة، فهي وسيلة لتشجيع فهم التكاليف بصورة أعمق وأداة قوية جداً للتخطيط من أجل كفاءة تنفيذ التغييرات. وعملية الميزنة الحالية هي في المقام الأول عملية مشاركة من القاعدة إلى القمة تقوم على أساس تكاليف الأشياء في السنة السابقة. وينبغي للأعضاء أن ينظروا فيما إذا كان يمكن استحداث أداة أكثر فعالية لإحداث التغييرات اللازمة داخل المنظمة.

وذكر أن المجلس قد قدم، من خلال تقارير عالية الجودة وتوصيات مفيدة، إسهاما هاما في جعل منظومة الأمم المتحدة أكثر سلامة وأكثر فعالية من حيث التكلفة وأكثر شفافية. وقدم المجلس، من خلال ما قام به من عمليات لمراجعة للحسابات، تقييمات مستقلة لاستخدام أموال الدول الأعضاء. وقد أسهمت تقاريره في تحسين الحوكمة وفي زيادة كفاءة الإدارة المالية والتشغيلية للأمم المتحدة.

٨ - السيد كيسوكا (جمهورية ترازيا المتحدة): قال إن وفده يقدر دور مجلس مراجعي الحسابات وسائر هيئات الرقابة. وأنه سيدرس بعناية التوصيات التي قدمها المجلس واللجنة الاستشارية من أجل الإسهام في المناقشات التي تدور في اللجنة تمثيا مع الولايات القائمة.

٩ - السيد مورس (رئيس مجلس مراجعي الحسابات): رحب بتعليقات الوفود الإيجابية. وقال إن المجلس قد حاول رسم خط فاصل بين فهم ما هو عملي في منظمة واسعة النطاق على هذا النحو تشمل العديد من العناصر المستقلة وفهم الاهتمام الكبير في البيئة الحالية لإثبات أن المنظمة تضطلع بمسؤولياتها الهائلة بفعالية وكفاءة من حيث التكلفة.

١٠ - السيد بارتسيوتاس (وحدة التفتيش المشتركة): عرض تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن استعراض إدارة شركاء التنفيذ في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (A/69/378)، فقال إن شركاء التنفيذ هم أطراف ثالثة تبرم مع المنظمات اتفاقات تُخصّص في إطارها موارد لتنفيذ برامج المنظمات وأنشطتها؛ وفي بعض المنظمات يُنفق ما يزيد على نصف الميزانية السنوية من خلال شركاء من هذا القبيل. وبغية كفاءة مستويات متسقة للمساءلة والرقابة، يُتوقع، من ثم، أن تنشئ المنظمات هياكل حوكمة ملائمة لضمان فعالية تنفيذ البرامج بأدنى قدر من خطر الغش والفساد وسوء الإدارة. ويقدم التقرير استعراضا على نطاق

٤ - ومضى قائلا إن جميع كيانات الأمم المتحدة تتعرض لمخاطر الغش، ولذا فمن غير المدهش ظهور حالات غش، بما في ذلك ما يتعلق بأموال مجمعة في عملية قطرية عالية الخطورة يتولى إدارتها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وقد اتخذ المكتب إجراءات صارمة ولكن ثمة حاجة إلى القيام بمزيد من العمل، لا سيما بالنظر إلى أن مخاطر الغش المحتمل قد تكون قائمة في العديد من العمليات القطرية الأخرى العالية الخطورة. وتحتاج المنظمة إلى تحسين فهم مخاطر الغش التي تواجهها، ولا سيما مخاطر الغش الخارجي، في جميع أنشطتها، وينبغي وضع استراتيجية على نطاق المنظمة لمكافحة الغش تعبر الحدود التنظيمية وتُرسي إجراءات قوية لمكافحة الغش.

٥ - وختم قائلا إنه تجري تغييرات هامة في الاستجابة للجهود الكبيرة التي تبذلها الإدارة، ولكن المنظمة بحاجة إلى الاتفاق على نموذج للكيفية التي ينبغي أن تنظر بها الأمم المتحدة إلى المستقبل من أجل تيسير المزيد من الاتساق في التغيير.

٦ - السيدة ريوس ريكيينا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إن المجلس يقوم بدور هام باعتباره هيئة رقابية خارجية مستقلة؛ وأعربت عن تقدير المجموعة لتقريره بشأن مجموعة واسعة النطاق من المسائل. وذكرت أن المجموعة ستدرس الملاحظات والتعليقات والتوصيات الواردة في تقارير المجلس بهدف الإسهام في المقترحات الرامية إلى معالجة أوجه القصور والضعف التي حُدّت فيها.

٧ - السيد فرايلاس (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال إن وفده يعلق أهمية كبيرة على دور مجلس مراجعي الحسابات، حيث إن خبرته الفنية لا غنى عنها في تحسين كفاءة وفعالية الأمم المتحدة وإدماج عمليات حديثة داخلها.

١٣ - ويتيح إبرام اتفاقات مع الشركاء توفير أساس قانوني لإدارة التنفيذ وحماية مصالح المنظمة. ويجب أن تتضمن أحكاما لمكافحة الغش والحق في التحقيق في شؤون الشركاء والمتعاقدين معهم من الباطن والإفصاح الإلزامي عن الأموال المتلقاة. وتقوم بعض المنظمات بتحديث وتعزيز الشروط القياسية في اتفاقاتها بغية معالجة أي ثغرات من هذا القبيل.

١٤ - وهناك في كثير من الأحيان اعتماد مفرط على التقارير المرحلية التي يقدمها الشركاء مع قيام موظفي الأمم المتحدة بتحقيق ضئيل للتأكد من أن الأموال تنفق على النحو المنشود وأنه يجري تحقيق نتائج - ويُعزى ذلك جزئيا إلى ضعف الرصد والعدد المحدود لموظفي الأمم المتحدة في الميدان والافتقار إلى الخبرة. وينبغي، من ثم، للمنظمات التي لديها حجم كبير من الشركاء أن تضع إطارا لرصد المخاطر بالتركيز على المشاريع العالية المخاطر.

١٥ - ورغم أن البيئة اللامركزية التي تعمل فيها معظم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة معرضة للغش، فإن حالات الغش التي تبلغ عنها وكالات الأمم المتحدة منخفضة على نحو غير عادي. والافتقار إلى الوعي بالغش في أوساط الموظفين الميدانيين وعدم وجود تدريب على مكافحة الغش عنصران مثيران للقلق بالنظر إلى أن معظم حالات الغش قد كشفت عنها تقارير قدمها موظفون مطلعون على الأمر. وتجزؤ البيانات يعد مجالا آخر مثيرا للقلق لأن المعلومات تكون موزعة بين العديد من المكاتب والنظم الآلية. وليس لدى معظم المنظمات أي إمكانية للوصول إلى المعلومات عن الشركاء على نحو مُجمّع وسهل الاستعمال، وتفتقر الإدارة إلى معلومات تكون متاحة بسهولة عن الأطراف التي تنفذ البرامج، مما يعوق المساءلة واتخاذ قرارات مستنيرة.

المنظومة للأساليب التي تستخدمها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في اختيار وإدارة شركاء التنفيذ. ويحدد التحديات المشتركة ويستكشف مجالات التحسين ويقدم توصيات إلى الهيئات التشريعية ورؤساء المنظمات ومجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق.

١١ - وخلص الاستعراض إلى أنه، رغم الحجم الكبير للأموال الموجهة من خلال شركاء التنفيذ والدور الهام الذي يؤديه في تنفيذ برامج الأمم المتحدة، فإن لدى منظمات قليلة جدا استراتيجيات وسياسات وإجراءات قائمة صارمة لاختيار شركائها وإدارتهم، وفي المنظمات التي فعلت ذلك، لا يكون الامتثال للسياسات والإجراءات متسقا دائما. ومع ذلك، فقد بذلت المنظمات جهودا متضافرة في السنوات الأخيرة لتحسين إدارة شركاء التنفيذ من خلال تعزيز آليات العناية الواجبة وتحديث السياسات والإجراءات.

١٢ - ولدى بعض المنظمات نهج مخصصة أو مجزأة في الحوار مع الشركاء. وينبغي للمنظمات أن تعتمد نهجا استراتيجيا وتستخدم الأهداف المؤسسية الاستراتيجية الخاصة بها كأساس لتحديد احتياجاتها من الشركاء واختيارهم. وتحتاج المنظمات إلى رؤية مشتركة من أجل الاستفادة بأكبر قدر ممكن عمليا من الشركاء في تنفيذ البرامج وضمان عدم إبرام المكاتب الميدانية اتفاقات مع الشركاء تحيد عن الأهداف والأولويات المؤسسية. وينبغي أن تُجرى تقييمات متعمقة لشركاء التنفيذ باستخدام معايير اختيار صارمة من أجل تحديد المخاطر والثغرات في قدرات الشركاء. ومن شأن ذلك أن يقلل المخاطر ويوفر تدابير لتطوير القدرات من شأنها أن تضمن نجاح تنفيذ البرامج. وفي الممارسة العملية، كثيرا ما يُخفق تقييم المنظمات في توفير الضمانات المطلوبة.

التقرير يقدم مساهمة قيمة في الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لضمان التحسين المستمر وتتيح فرصة لنشر الممارسات الجيدة في إدارة شركاء التنفيذ. وأعرب عن ترحيب منظمات الأمم المتحدة، دون تحفظ، بالعديد من التوصيات، واتفقها التام مع التوصية ٦ الداعية إلى تعزيز الاتفاقات المبرمة مع شركاء التنفيذ لصون مصالح المنظمات، وكذلك التوصية ٨ المتعلقة بالتدريب على منع الغش، وتوعية الموظفين الذين يتعاملون مع شركاء التنفيذ.

١٩ - وذكر أن الوكالات توافق، في حالات أخرى، على مضمون التوصيات ولكن لديها شواغل بشأن تنفيذها. وفيما يتعلق بالتوصية ٤، وهي توافق مع ضرورة إجراء عمليات تقييم لتحديد قدرات شركاء التنفيذ، ولكن ينبغي أن تأخذ التوصية في الاعتبار أن شركاء التنفيذ يأتون من مختلف المشارب وقد لا يتسنى إجراء تقييم يقتصر على هدف وحيد يتمثل في تحديد القدرات وجوانب الضعف والمخاطر. وإضافة إلى ذلك، يجب أخذ تكلفة تنفيذ التوصيات في الحسبان. والتدريب وإجراء الدراسات والتعقب في النظم الآلية تتطلب جميعها استثمارات ويتعذر على نحو متزايد تحديد الموارد المطلوبة لذلك. ونتيجة لذلك، فقد تميز الوكالات بين التوصيات التي يمكن أن تقبلها وتلك التي لا يمكنها تطبيقها على نحو مجد.

البند ١٣٢ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (تابع)

التشييد وإدارة الممتلكات (A/69/359 و A/69/415)

٢٠ - السيد كيلايلسي (رئيس الديوان باللجنة الاقتصادية لأفريقيا): تكلم عن طريق وصلة فيديو من أديس أبابا لعرض تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تشييد مرافق إضافية للمكاتب في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا ومقترحات لتجديد مرافق المؤتمرات، بما فيها

١٦ - وعلى مستوى المكاتب القطرية، لا تتشارك المنظمات في المعلومات عن شركاء التنفيذ، حتى أولئك الذين يكون لديهم سجل أداء ضعيف أو سلوك احتيالي - وهذه عقبة رئيسية أمام الكشف عن الغش. وينبغي للمنظمات أن تضع إجراءات تشغيلية لتقاسم المعلومات في الميدان. وبالمثل، فهناك تبادل محدود للمعلومات، أو لا يوجد تبادل لها، عن الشركاء فيما بين الوكالات على مستوى المقر. ويمكن لإدارات المقر أن تستفيد من تجربة المؤسسات الأخرى: فمسائل السياسات والإدارة المتعلقة بشركاء التنفيذ ينبغي أن تصبح بندا منتظما من بنود جدول أعمال الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، وهي نقطة ذكرها أيضا مجلس مراجعي الحسابات.

١٧ - وتعد الكيانات الحكومية الوطنية عناصر هامة كشركاء تنفيذ على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ولدى المنظمات طرائق مختلفة لتنفيذ البرامج عن طريق تلك الكيانات في إطار الجهود الرامية إلى دعم أخذ زمام المبادرة وبناء القدرات على الصعيد الوطني. وفي حين أنه كانت هناك تدخلات ناجحة من قبل منظومة الأمم المتحدة عبر تلك الوسائل، فقد كان قياس التقدم الفعلي المحرز على نطاق المنظومة أمرا بعيد المنال. ولذلك يوصي التقرير بضرورة إجراء دراسة على نطاق المنظومة لتقييم فعالية الطرائق التي يتبعها شركاء التنفيذ في تعزيز القدرات الوطنية وأخذ زمام المبادرة على الصعيد الوطني.

١٨ - السيد هيرمان (مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق): عرض مذكرة الأمين العام التي يجمل بها تعليقاته وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على تقرير وحدة التفتيش المشتركة (A/69/378/Add.1)، فقال إن

٢٢ - السيد رويز ماسيو (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية (A/69/415)، فقال إن اللجنة الاستشارية ترحب بإنجاز شطر كبير من مرافق المكاتب الجديدة واكتمال شغلها بحلول آب/أغسطس ٢٠١٤، وتوصي بأن تطلب الجمعية إلى الأمين العام أن يكفل اكتمال الأعمال الفرعية المتبقية تماما بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٥. وتوصي أيضا بأن توافق الجمعية على ١٤ وظيفة ضابط أمن من الوظائف المقترحة، البالغ عددها ١٨ وظيفة، لمواجهة الزيادة في حجم العمل الناجم عن إضافة مرافق جديدة إلى مجمع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٢٣ - وفيما يتعلق بتجديد قاعة أفريقيا، ذكر أن اللجنة الاستشارية تلاحظ التقدم المحرز تجاه إكمال المرحلتين ١ و ٢ من أجل وضع الفكرة والتصميم، وتوصي بأن تأذن الجمعية للأمين العام بالمضي قدما في تنفيذ المرحلة ٣ والموافقة على الموارد الإضافية المقترحة للتصميم المفصل ووثائق العطاءات.

٢٤ - ومضى قائلاً إن اللجنة الاستشارية تقدم في تقريرها عددا من الملاحظات والتوصيات التي ينبغي أخذها في الاعتبار في المراحل المقبلة من مشروع التجديد. كما توصي الجمعية العامة بأن تطلب إلى الأمين العام أن يضمّن تقريره المرحلي المقبل تقديرات مفصّلة لتكاليف كل مرحلة من مراحل المشروع، مع بيان تفصيلي لتوزيع جميع تكاليف التشييد والتكاليف المرتبطة به. وتوصي كذلك بأن تُحسب تقديرات تصاعد التكاليف واحتياطات الطوارئ لمشروع التجديد وتُدار وفقا لتوصياتها بشأن مشاريع التشييد، حسبما أقرته الجمعية العامة. ومن شأن توصيات اللجنة الاستشارية أن تؤدي إلى اعتماد إضافي قدره ٠٠٠ ٦١٠ ٢ دولار على أن تخصم من صندوق الطوارئ لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

قاعة أفريقيا، والتقديرات المنقحة المتصلة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ في إطار الباب ١٨، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، والباب ٣٣، التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية، والباب ٣٤، السلامة والأمن (A/69/359)، فقال إن تشييد المرافق الإضافية للمكاتب في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا قد اكتمل بقدر كبير وقد أصبحت المباني مستخدمة وتحتلها كيانات الأمم المتحدة بصورة كاملة. ولا تزال ثمة أعمال فرعية جارية ومن المتوقع الانتهاء منها بحلول نهاية عام ٢٠١٥. وفيما يتعلق بتحديد مرافق المؤتمرات في مركز الأمم المتحدة للمؤتمرات وغرف الاجتماعات ٣ و ٤ و ٥ و ٦ والمطبخ، قد أعيدت إلى العمل بصفة كاملة، في حين تم تحسين أماكن أخرى وهي متاحة أيضا للاستخدام. أما الأعمال المتبقية، بما في ذلك تجهيز غرفتي الاجتماعات ١ و ٢ وتحقيق إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة، فستكتمل في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. والمرحلة ٢ من أعمال تجديد سقف مركز المؤتمرات في مرحلة الاشتراء وستكتمل في عام ٢٠١٥.

٢١ - وفيما يتعلق بقاعة أفريقيا، فقد اكتملت المرحلتين الأوليين من المراحل الخمس لأعمال التجديد. وقد كشف التقييم المفصل والتحليلات التي أجراها الخبير الاستشاري الذي عينته اللجنة قدرا كبيرا من التدهور ومواطن ضعف عديدة ينبغي معالجتها من أجل ضمان أن يظل المبنى آمنا وأن يؤدي دوره ويمثّل امثالا صارما لأعلى المعايير الدولية لمرافق المؤتمرات. وإذا ما وافقت الجمعية العامة على ما جاء في تقرير الأمين العام، فستستلزم أعمال التجديد القيام بتحسينات هيكلية وأعمال بناء من أجل السلامة؛ وتجديد قاعة الجلسات العامة؛ وحفظ التراث؛ والأعمال الخارجية والمساحات الخضراء؛ ومركز الزوار لإثراء محتويات المعرض الدائم. وتبلغ التكلفة الإجمالية المقدرة المقترحة لتجديد القاعة ٣٠٠ ٨٩٦ ٥٦ دولار على مدى سبع سنوات.

٢٨ - السيد دوسيه (توغو): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إن المجموعة ترحب باكتمال تشييد ٩٥ في المائة من مرافق المكاتب الإضافية في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وباكتمال شغل الأماكن، وتحت الأمين العام على أن يكفل إنجاز المشروع في الوقت المناسب، بما في ذلك تصحيح العيوب الطفيفة وإكمال أعمال المشروع الفرعية. وأعرب عن أسفه لأن الانتكاسات في المشروع قد تسببت في حالات تأخر وتصاعد التكلفة. وأكد أهمية الاستفادة من الدروس المستخلصة من مشروع مرافق المكاتب الجديدة وسائر مشاريع الأمم المتحدة الكبرى من أجل معالجة المسائل المقبلة والتحديات المتصلة بالتشييد في اللجنة. وأعرب عن ترحيب المجموعة بضمانات حكومة إثيوبيا فيما يتعلق بكفالة وصول جميع المواد المستوردة، فضلا عن التعاقد مع متعاقدين خارجيين وخبراء استشاريين دوليين.

٢٩ - وفيما يتعلق بتحديد قاعة أفريقيا، ذكر أنه يجب اتخاذ تدابير للتصدي للانخفاض في معدل استخدام قاعات الاجتماعات نتيجة لاستمرار أعمال التجديد. وتحقيقاً لهذه الغاية، دعا إلى تطبيق منهجية قياسية منسقة لتقدير معدل استخدام قاعات الاجتماعات على نطاق الأمانة العامة. وأكد الأهمية البالغة للمساءلة الكاملة عن مشاريع التشييد والرقابة عليها. وأعرب عن ترحيب المجموعة بمقترحات الأمين العام الداعية إلى لتحسين إدارة المشاريع. وذكر أن المجموعة تدعو الأمين العام إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة من أجل إبقاء مشروع قاعة أفريقيا على المسار الصحيح وتفادي المزيد من التأخر. وأكد اهتمام المجموعة باستنتاجات مراجعة الحسابات التي يضطلع بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، بما في ذلك الدروس المستفادة أثناء تشييد مرافق المكاتب الجديدة، وأنها ستطلب معلومات عن التدابير المتخذة لمعالجة أي أوجه قصور في المشاريع وجوانب المساءلة والاحتياجات من الموارد لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وختم قائلاً إنه

٢٥ - السيدة ريوس ريكيينا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إن وفدها يرحب باكتمال مرافق الإضافية للمكاتب ولكنه يشدد على ضرورة ضمان الإنجاز الكامل وفي الوقت المناسب للأعمال الفرعية المتبقية من أجل تفادي المزيد من التأخر وتجاوز التكاليف. وفيما يتعلق بإيرادات الإيجار، ذكرت أن المجموعة تلاحظ أن مرافق الجديدة تستضيف ٦٨٥ موظفاً، مقارنة بالعدد المقرر البالغ ٦٤٧ موظفاً، وتود الحصول على توضيح لترتيبات استرداد التكاليف مقابل الخدمات المقدمة إلى الكيانات المستأجرة. وفضلاً عن ذلك، قالت إنه ثمة حاجة ماسة إلى التقديرات اللازمة لصيانة المرافق، كما ينبغي تقديم معلومات عن الفائض من الإيجار والإيرادات الأخرى.

٢٦ - وذكرت أن المجموعة تلاحظ أن التكلفة الإجمالية للمشروع لا تزال تبلغ ١٥,٣ مليون دولار، وتشجع الأمين العام على أن يكفل إتمام المشروع في الوقت المحدد وفي حدود الميزانية المعتمدة. وأعربت عن ترحيب المجموعة باقتراح الأمين العام الداعي إلى تعزيز الأمن في أماكن العمل.

٢٧ - وأضافت أن تحديد قاعة أفريقيا لا يزال في مرحلة وضع الفكرة والتصميم، وأعربت عن قلق المجموعة البالغ إزاء التأخر في هذا المشروع الهام. وطلبت معلومات مفصلة عن أسباب التأخر، إضافة إلى معلومات عن تدابير المساءلة والرقابة التي اتخذت من أجل تفادي المزيد من التأخر. وذكرت أن الأمين العام ينبغي له أن يتخذ جميع الخطوات اللازمة لإنجاز المشروع في الوقت المحدد وفي حدود الميزانية وأن يكفل في الوقت نفسه توافر آليات للرقابة على المشروع من جانب كل من المقرر وفريق إدارة المشروع في أديس أبابا.

٣٣ - السيد كالوغين (الاتحاد الروسي): قال إن وفده يرحب باكتمال تشييد مرافق المكاتب الإضافية في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وأعرب عن ثقته في أن الأعمال الفرعية للمشروع ستنجز في الوقت المحدد وفي حدود الميزانية. وذكر أن طلب الأمين العام الداعي إلى إنشاء ١٨ وظيفة ضابط أمن إضافية في اللجنة لتلبية الاحتياجات الأمنية للمبنى الجديد يجب أن يدرس بعناية وأن تُقدّم معلومات بشأن مهام كل وظيفة جديدة في مقابل القدرات الأمنية الحالية. وأضاف أن اللجنة ينبغي أن تدرس بعناية تقدير تكاليف تجديد قاعة أفريقيا، نظرا إلى تأثيرها على الميزانية البرنامجية لفترة سبع سنوات، من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢١. وطلب إلى الأمانة أن تعلق على توصية اللجنة الاستشارية الداعية إلى إنشاء حساب خاص متعدد السنوات طوال مدة مشروع تجديد قاعة أفريقيا. وذكر أن وفده يتساءل أيضا عما إذا كانت الدروس المستفادة من مشاريع البنية التحتية الأوسع نطاقا في الأمم المتحدة، مثل المخطط العام لتجديد مباني المقر، قد أخذت في الحسبان في خطة تجديد قاعة أفريقيا.

٣٤ - السيد كيسوكا (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال إنه يجب اتخاذ تدابير تكفل تحسين نوعية تكنولوجيا التداول بالفيديو في كل من اللجنة والمقر.

٣٥ - السيد كيلاييلي (رئيس الديوان بالجنة الاقتصادية لأفريقيا): قال إن اللجنة تواجه مشاكل خطيرة فيما يتعلق بالتكنولوجيا وثمة حاجة إلى إدخال تحسينات. وذكر أن اكتمال شطر كبير من مرافق المكاتب الجديدة ما كان ليتسنى القيام به من دون دعم من حكومة إثيوبيا وأن اللجنة تتطلع إلى استمرار التعاون مع الحكومة.

رُفعت الجلسة الساعة ١١:٣٠.

ثمة حاجة إلى تحسين تكنولوجيا التداول بالفيديو في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمقر.

٣٠ - السيد بامي (إثيوبيا): قال إن وفده يرحب باكتمال تشييد مرافق المكاتب الإضافية وشغل المباني بالكامل، وأعرب عن أمله في أن تكتمل الأعمال الفرعية المتبقية وفقا للجدول الزمني. وذكر أن المرافق الإضافية للمكاتب تضم مبنى يتألف من ٧ طوابق ويستوعب ٦٨٥ شخصا. ونظرا إلى زيادة عدد من يدخل المجمع من موظفين وزوار و مندوبين ومركبات، قال إن وفده يؤيد الاقتراح الداعي إلى تعيين ١٨ ضابط أمن إضافيين.

٣١ - وأضاف أن قاعة أفريقيا تعد صرحا في تاريخ أفريقيا الحديث ومعلما معماريا هاما في أديس أبابا، وقد استضافت العديد من الاجتماعات الرفيعة المستوى، وكانت موقعا لقرارات تاريخية. وقد كشف تقييم الخبير الاستشاري للقاعة قدرا كبيرا من التدهور ومواطن ضعف عديدة. ونتيجة لذلك، تعد أعمال التجديد الملحة أمرا حيويا لضمان بقاء المبنى آمنا وصالحا للاستعمال، ويعد ذلك شرطا أساسيا لتحقيق أهداف المشروع المتعلق بهذه القاعة. ونظرا إلى حالات التأخر التي تراكمت بالفعل في تنفيذ المشروع، فقد دعا الجمعية العامة إلى أن تأذن للأمين العام بالشروع في المرحلة ٣، مرحلة ما قبل التشييد، لكي يتسنى البدء وفقا للخطة الموضوعية في إعداد التصميم المفصل ورسومات التشييد ووثائق العطاءات.

٣٢ - ومع ملاحظة التكاليف المتوقعة البالغة ٣٠٠ ٨٩٦ ٥٦ دولار خلال الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢١، قال إن حكومته ستواصل بذل قصارى جهدها لتيسير التنفيذ السلس للمشروع، بما في ذلك ضمان تيسير وصول جميع المواد المستوردة.